

بينهما بان الوصية لم يوجد فيها قبول فلم يعتبر
 في الرجوع عنها القبض بخلاف الرهن **وقاية** فانه لا يوفى من
وتدبير واجبال لان مقصودها العتق **القبول**
 ويوهنا مناف للرهين **الابوي ونزوح** اي بلا اجبال
 لعدم منافقاتها **وموت عاقد** من رهين
 او رهين **وجنونه** وانما انه لان مصره لا
 اللزوم فلا يرتفع بذلك كالبيع في رهين اجبار
 فيقوم في الموت ورثة الرهين والمرهين
 مقامهما في الاقباض والقبض وغيره من
 ينظر في امر الجنون والمفق عليه **وتحتمل**
 لتصير كتمه بعد قبضه المضموم بالاولى
 ولان حكم الرهن وان ارتفع بالتعمد بانقضاء
 التجر خلا **واباق** لرقيق الحاقا له بالتتم
وليس لرهين مقبض **رهن** لئلا يراحم
 المرهين **ولا وحي** لخوا الاجبال في من تجعل
 وصفا

محل علي ما اذا
 اس من اواقته
 هو التوقف

تتسا في قوله قدر نفسه وموعد ابدان
 الرهين نعمه انما كره زياره لئلا يكون
 يبا انما حقه الرهن يوش

وحسب الباب في غيرها ولا تصرف يزيل ملكا
 كوقف لانه يزيل الرهن **المنقصه** كتر في
 وكاجارة والدين حال او قبل قبل انقصا
 مدتها لان ذلك ينقص القيمة ويقلل الزينة
 فان كان الدين محل بعد مدة الاجارة او مع
 فراجز اجازت الاجارة ويجوز التصرف
 المذكور مع المرهين ومع غيره باذنه كليا
ولا ينفذ بمحمة شيء من هذه التصرفات
 لتصرف المرهين به **الا اعتاق** فهو سر وبلاده
 فينفذان تشبههما لهما بسترانية اعتاق احد
 المستر كمن نصيبه الي نصيب الاخر لقوة
 العتق حالا او مالا مع بقا حق الوتيفة
 بغير القيمة كما ياتي بعد لا ينفذ اعتاقه
 عن كفارة غيره والمراد بالمؤسر المؤسر
 بقيمة الرهون فان ايسر ببعضه بانقضاء
 جانر معد وعيقه كذا في

من المرهين لاجل ان المنقصه لم يمتد لتشكيله
 على المرهين ما عداه ولا يرد عليه لانه المره اجبال
 المره واعتاقه فتمتقا بالانما ينفذ انهم دفعه
 بقوله مع بقا حق الوتيفة لا

اي ان الرهين
 والمرهين كانهما
 سره ان الرهون